

اللغة العربية الواقع والتحديات

د. محمد سالم الفيتوري

تمهيد:

● أهمية اللغة:

تكمن أهمية اللغة بصفة عامة في أنها الأداة الأمثل للتواصل بين أفراد الجماعات، فهي ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى، فهي تحكم و تقود العلاقة بين أفراد الجماعة المعينة أيا كانت تلك الجماعة، بشرية أو حيوانية أو حتى لو كانت لغة آلة كما هو عليه الحال في لغات الحاسوب و الأجهزة التقنية الآلية المنتشرة حاليا و التي تتفاعل فيما بينها.

ودون وجود قاسم مشترك بين أي طرفين أيا كانا لا يمكن أن يحدث بينهما تفاهم حول أي موضوع.

والإنسان بصفة خاصة اجتماعي بطبعه كما يقال، لذا لا يمكن تخيل حياة اجتماعية متفاعلة بين أفراد أي فئة دون اللجوء لوسيلة للتواصل يحتكمون لمدلولاتها و دلالاتها للوصول لتوافق و اتفاق حول أي قضية.

والواقع المعاش يوضح هذا بصورة جلية عند سفر شخص يتحدث لغة معينة لبلد آخر يتكلم أهله بلغة أخرى لا يحسنها هو فلن يتم التواصل المرجو بين ذلك الزائر و أهل تلك البلاد.

● اللغة و الهوية:

يعرف مصطلح الهوية في اللغة العربية عند علماء النفس الاجتماعي بأنها مجمل السمات التي تميز شيئا عن غيره أو شخصا عن غيره أو مجموعة عن غيرها. كل منها يحمل عدة عناصر في هويته. و عناصر الهوية هي شيء متحرك ديناميكي يمكن أن يبرز أحدها أو بعضها في مرحلة معينة وبعضها الآخر في مرحلة أخرى.

وهوية المرء تقوم على قاعدتين أساسيتين تكمل كل واحدة الأخرى وتعمل على بنائها وهما الذات أو الشخص والجماعة. فالهوية إما أن تكون فردية أو جماعية، فالفردية صفة يتصف بها الشخص، فهي تعرّف شخصا بذاته، أي باسمه وصفاته وجنسيته وتاريخ مولده. وهي من جهة أخرى بناء يقوم به الإنسان في مراحل متعددة من حياته من خلال علاقته بذاته وبالآخرين، وهذا ما يعرف بالآنا الاجتماعي الذي هو حاصل احتكاك الفرد بالجماعة ولا يتم هذا الاحتكاك والاتصال إلا بفضل اللغة حيث تحتل الصدارة الأولى في عملية التواصل والاندماج والتفاعل داخل المجتمع .

والهوية الجماعية سواء أكانت وطنية أم قومية تدل على خصائص أو عناصر أساسية تشترك فيها مجموعة من البشر، تميزهم عن مجموعات أخرى. فأفراد المجموعة يتشابهون في تلك العناصر الأساسية التي تميزهم كمجموعة عن غيرها من المجموعات، وقد يختلفون فيما بينهم في عناصر أخرى لا تؤثر على كونهم مجموعة مستقلة.

والعناصر التي يمكنها بلورة هوية جماعية عديدة، أهمها اشتراكهم . أي أفراد المجموعة . في: الوطن، و التاريخ ، واللغة، و الحضارة، الثقافة، وغيرها من الخصائص. فاللغة تعتبر من أهم الخصائص التي تميز كل جماعة عن غيرها باعتبارها إحدى ركائز هويتهم التي ينتمون لها، بل يرى البعض أن الهوية هي اللغة بالدرجة الأولى، فاللغة هي الوعاء الحاوي للثقافة و وسيلة من وسائل التفكير الذي يحدد رؤية العالم ونواميسه، لذلك شكلت معرفتها أهم ركيزة لتحسين الهوية والذات والشخصية، وأن من الواجب الدفاع عنها لحفظ المكانة والاستمرار بين الامم، فإن غلبة الأمة تكون بلغتها كما أشار ابن خلدون. فقد ميز اليونانيون أنفسهم عن البربر، لأن البربر لا يتحدثون اللغة اليونانية واستخدم اليهود في الأندلس اللغة العبرية بوصفها وسيلة يحفظون بها طقوسهم الدينية بينما استخدم الأطباء اليهود في بولندا مصطلحات طبية عربية بدل اللاتينية التي يستخدمها

الأطباء المسيحيون. كل هذا يفسر سعي هؤلاء إلى التميز الديني وإلى الحفاظ على الهوية، ذلك لأن الهوية مفهوم ذو دلالة لغوية وفلسفية واجتماعية وثقافية، ولفظ هوية مشتق من أصل لاتيني معناه (الشئ نفسه).¹ يقول أندرسون بهذا الخصوص: إن اللغة هي الأساس الصلب الذي تقوم عليه قصة الأمة وأما النظرية اللغوية التي تجرد اللغة من طابعها الإنساني بحيث تبقى حبيسة التحليلات البنائية السطحية، و الأنماط الصوتية فلا تساعد البتة على تطور علم اللغة ومناهجها الواعدة.²

● العصر الحديث و تحدياته:

إن سيطرة لغة معينة على نطاق جغرافي، أو حيز زمني يأتي في الأغلب بسبب عوامل عدة قد تكون دينية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو علمية ثقافية، أو غيرها... و قد يشترك بعضها في ذلك بتفاوت فيما بينها، و كما سيطرت لغة قريش قديما باجتماع السبب الديني و الاقتصادي و الأدبي، مع قدرة اللغة على التعبير عن احتياجات أهلها، و العربية عند الفتوحات التي أعقبت انتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية بالسبب الديني، كذلك سيطرت العربية بالأندلس لذات الأسباب.

وفي العصر الحديث سيطرت اللغة الانجليزية بسبب العاملين العسكري و السياسي، بالإضافة للعامل الاقتصادي بعد فوز الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا في الحرب العالمية الثانية، مما مكنهم من فرض شروطهم و تصوراتهم للعلاقات الدولية التي ستسود في العالم و بمنظمة الأمم المتحدة، و

¹ - اللغة والهوية، جون جوزيف أندرسون، ترجمة: عبد النور خراقي، عالم المعرفة-

الكويت، المقدمة، ص: 1.

² - اللغة والهوية، المقدمة ص: 2.

المؤسسات الدولية كالمصرف الدولي، و المنظمات الإقليمية غالباً. و من أهم هذه الشروط اعتبار اللغة الإنجليزية اللغة الأولى عالمياً و عملياً مما مكن الدول الناطقة بها من جني ثمار الازدهار الاقتصادي، و الهيمنة الفكرية و العلمية والاقتصادية تبعا لذلك.

فاللغة - كما يقول عبدالله إسحاق في مقال له بصحيفة البيان - هي ثروة، و سلاح بالغ التأثير في معركة التقدم والتطور الحضاري، التي تتنافس فيها الأمم، بالتالي تتنافس اللغات والثقافات بمختلف الوسائل، إلى حد كبير. وهذا ما جعل زعيماً بحجم ومكانة الرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال ديغول، يقول: "لقد صنعت لنا اللغة الفرنسية ما لم تصنعه الجيوش".¹

و إذا كان البعض يرى أن العامل الاقتصادي هو أهم التحديات التي تواجه الأمم في صراعها فإن العامل الثقافي و الفكري يعتبران من أهمها، و لعل قضية العولمة و ما لها من آثار إيجابية إلا أن لها من السلبيات الشيء الكثير، فالرغبة الجامحة لدى الغرب عموماً و الولايات المتحدة على وجه الخصوص في السيطرة على العالم، و التحكم في مقدراته الاقتصادية من منافذ بحرية، و مصادر للطاقة بمختلف أنواعها لكل ذلك آثار سلبية عميقة على كافة الأمم مسخرين في الوصول لأهدافهم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وفرض اللغة الإنجليزية لغة للعلم و التقنية يأتي في مقدمة تلك الوسائل لفرض منهاج تلك العولمة.

فبدلاً من الاهتمام بحقوق الإنسان الأساسية كتوفير الحاجيات الأساسية كالطعام و المسكن والملبس، و الحق في التعليم و العمل و الرعاية الصحية إلخ... بدلاً من كل ذلك نرى الدول الكبرى تتنافس فيما بينها على التحكم في

¹ - عبدالله إسحاق، البيان، العدد الصادر في 12 مايو 2013 م.

مقدرات بقية الدول الأقل تقدماً، و السيطرة على سياساتها الاقتصادية و الفكرية أيضاً، ناهيك عن مواقفها السياسية عموماً.

• أهم التحديات التي تواجه اللغة العربية:

تواجه اللغة العربية تحديات كبيرة و خطيرة في الوقت الحاضر و تأتي العولمة في مقدمتها، و العولمة تعني سيطرة دول الشمال عن طريق تفوقها العلمي ، و التقني على الجنوب ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، بدعوى مساعدته على التنمية الشاملة. و العولمة تسعى جاهدة إلى أمركة العالم، أي نشر معالم الثقافة الأمريكية لتطغى و تهيمن على الثقافات المحلية للمجتمعات المستهدفة.¹

يقول د. الصديق عمر الصديق مدير معهد العلامة عبد الله الطيب للغة العربية في السودان في كلمته أمام مؤتمر مجمع اللغة العربية، في القاهرة هذا العام، تحت عنوان "اللغة العربية في التعليم ومسؤولية الأمة":

" إن التحدي الذي يواجه اللغة العربية في مجال التعليم، هو أن تصبح لغة العلم والمعرفة والبحث العلمي وهذا يقودنا إلى قضية التعريب بمعنى تعريب البحث العلمي "

ويرى الصديق أن كل الأمم نقلت المعرفة والعلوم إلى لغاتها وتدرسها بلغاتها، ومالم تصل اللغة العربية إلى مرحلة التعامل بها في مجال العلوم التطبيقية، فإن استخدامها لن يتسع ولن يكون سلساً، لأنها ستصبح مع مرور الوقت سجيئة المساجد ووسائل الإعلام، وكما يقول د. الصديق فإننا بحاجة إلى أن نوطن اللغة العربية، في التقانة الحديثة وفي دنيا الحاسوب، فحتى الآن تبدو الترجمة الآلية من وإلى العربية، وهي لم تستقم بعد.

ويرد الصديق تراجع الناس عن تعلم العربية في العالم العربي، واقبالهم على اللغات الأجنبية إلى تأثير الاستعمار على حد قوله، والذي أرسى أفضلية لمتعلم

¹ - <http://www.al-islam.com>

اللغة الأجنبية، فيما يتعلق بالوظائف، ويرى أن هذا الوضع فرضه الغالب على المغلوب على حد قوله، ويقول الصديق: إننا نسلك اليوم سلوك المهزوم ثقافياً، وهو ما يجعلنا نتعلق بثقافة المنتصر، ويضيف "حتى في الأماكن المقدسة في دول عربية فإنك لا يمكنك أن تخطئ لافتات المحال المحيطة وقد كتبت بلغات أجنبية.

وإذا كان للعولمة إيجابيات تذكر في الجانبين الإعلامي و الثقافي، إلا أن لها مردودات سلبية في الحفاظ على الهوية، و العلاقات الاجتماعية ناهيك عن المبادئ والأعراف الدينية والاجتماعية، لذا ينبغي على كافة دول العالم، و العربية منها على وجه الخصوص أن تتصدي لهذه المردودات السلبية من أجل المحافظة على هويتها.

وتتمثل أهم هذه التحديات التي تواجه اللغة العربية فيما يلي :

أ. أول هذه التحديات عزلة اللغة عن الاستعمال العام، حيث حلت اللهجات العامية محلها، وأخذت مكانها في السنة الناطقين العرب. ونتج عن ذلك نشوء مجموعة اللهجات المحلية، التي تختلف من بلد لآخر داخل القطر الواحد، فإذا كان عدد البلاد العربية اثنتين وعشرين دولة، هي مجموع الأعضاء في جامعة الدول العربية، فإن لدينا اثنتين وعشرين لهجة عامة، تتفرع عنها لهجات بلدية تتميز كل منها عن الأخرى ببعض الخواص الصوتية.¹

ب. عدم استعمال المشتغلين بالتعليم للعربية في أحاديثهم و حواراتهم مع التلاميذ و الطلاب بكافة المستويات .التعليمية.

¹ - عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5(1988م).

ج. عدم استعمال الأساتذة المشتغلين بتعليم العربية في أقسام اللغة العربية بالمعاهد العليا و كليات التربية و الآداب و اللغات في أحاديثهم و حواراتهم مع طلابهم عدم استعمالهم للعربية مما يفاقم المشكلة و يزيد في انتشارها من قبل هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم بالمستويات الأدنى من الوظائف.

د. التوجه الاستعماري الذي يعمل على نشر اللغات الغربية.

هـ. تأثير العولمة في نشر اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة القطب الحاكم والمتحكم.

و. التوجه الفكري المادي السائد في الوطن العربي و الذي يؤثر أصحابه اللحاق بالركب الحضاري المادي الغربي.

ز. انتشار الفكر الانحلالي السائد في الوطن العربي و الذي يؤمن أصحابه بضرورة التخلي عن كل قيمة جادة مستمدة من مبادئ العقيدة الإسلامية، وأخلاقها الأصيلة.

وهذه التحديات تنذر بأخطار متعاطمة، وشرور مستطيرة لا نملك في مواجهتها سوى أن نعمق تمسكنا بعقيدة الدفاع عن أنبل غاية، وأسمى هدف، وهو : إحياء العربية على ألسنة أهلها أولاً، ثم نشر هذه اللغة العظيمة عن طريق إنشاء معاهد في أنحاء العالم على نمط معاهد (الرابطة الفرنسية L'Alliance française /) فيها معلمون مخلصون في سبيل نشر العربية.

● أهم خصائص اللغة العربية

اللغة العربية هي عبارة عن التزام بقواعد ذلك النظام المنطوق و المكتوب صوتيا و صرفيا ونحويا ودلاليا كما عليه الحال في بقية اللغات، و اللغة هي وسيلة التفكير والتواصل والإبداع، وهي الحافظ لذاكرة أي أمة، والضامن لوحدها وهويتها، و هي مستودع القيم و التعاليم الدينية و الأخلاقية و الفكرية و العلمية

- و المعرفية. و للغة العربية بصفة خاصة من الخصائص ما يميزها عن غيرها من اللغات، و من أهم هذه الخصائص:
- أ. الاستقرار و الثبات وعدم التأثر بعوامل الاحتكاك اللغوي مع غيرها من اللغات، فالعربية هي أكثر اللغات استقرارا في مفرداتها، و أساليبها و دلالاتها مقارنة بما تشهده اللغات الحية من تغير و تأثر، دون الخوض في جدلية أن هذا الاستقرار هل يعتبر عاملا إيجابيا أو سلبيا، و سبب هذا الاستقرار هل يرجع إلى القرآن الكريم أو إلى غيره من العوامل؟.
- ب. المخزون الكبير من المفردات في معجم العربية.
- ج. ثراء النظام الخاص بالترادف و التقابل و التضاد في اللغة العربية.
- د. التوزيع الصوتي المعتدل بين الكلمات بالبعد عن التنافر الصوتي بين الأصوات المتجاورة في الكلمة عند اقترابها في المخارج أو تباعدها، و ما ينتج عن ذلك من عمليات التأثير و التأثر.
- هـ. النظام الاشتقاقي الدقيق و الكبير الذي يمكن مستخدم العربية من التوسع في استعمال الجذر بصيغ كثيرة تحافظ على المعنى العام له مع التعبير الدقيق عن كل حالة يطلب وصفها بدقة متناهية.
- و. أسلوبها البسيط في استخدام الأفعال بصيغها الثلاثة المحدودة دون الخوض في التفرعات الكثيرة التي تلجأ إليها العديد من اللغات الأخرى من تغيير صيغة الفعل، في حين أن العربية تلجأ إلى استخدام الأدوات النحوية من حروف المعاني وغيرها للتعبير بدقة عن كل حالة دون اللجوء لغير صيغة الفعل نفسه.
- **المؤسسات المسؤولة عن حماية و تطوير اللغة العربية:**
- إن حماية اللغة هي بالدرجة الأولى واجب وطني و قومي، ينبغي أن تضطلع به كافة المؤسسات الوطنية بكل الدول، و العربية التابعة لجامعة الدول العربية، فعند غياب الحس المدرك للمسؤولية المباشرة عن حماية الهوية العربية بحماية أهم مقوماتها وهي اللغة. و قبل أن نطالب الأفراد أن يلتزموا في استخدامهم للمفردات

والقواعد و الأساليب يجب على كافة المؤسسات العلمية و التعليمية و التشريعية و الإدارية أن يدركوا أهمية العمل على حفظ و حماية العربية من عوامل الضعف و التغير.

و أهم هذه المؤسسات العامة المنوط بها تنفيذ هذه المطالب:

أ. المؤسسات التشريعية و التنفيذية المركزية بالدولة.

لا شك أن غياب التشريعات النافذة و الملزمة من أهم الأسباب التي تؤدي لانحطاط اللغة و ضعفها، و لعدم وجود نصوص قانونية واضحة لحماية اللغة و بالتالي الحفاظ على الهوية.

و لا يكفي وجود التشريعات و النصوص القانونية فقط دون تفعيلها و العمل بجد على وضعها موضع التنفيذ بحزم و عزم.

إن عدم إدراك الساسة و القائمين على شؤون الحكم بالدول العربية لخطورة إغفال التحصين العلمي و الثقافي للهوية العربية، و الاكتفاء فقط بالاهتمام بتكديس الترسانة العسكرية لحماية الحدود من أي تهديد خارجي دون النظر إلى ما يتهدد الهوية و الثقافة العربية من مخاطر محدقة جراء الصراع المحتدم بين الثقافات و القوميات المختلفة، و محاولة الغرب بسط سيطرته على هذه الرقعة المهمة من الأرض بمحاولة التحكم في مصيرها الاقتصادي و الثقافي بنشر لغاتهم و ثقافتهم و إن لم يستطيعوا نشر دينهم فسيكتفون بإبعادنا عن تعاليم ديننا و و خصوصيتنا الثقافية.

إن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على جامعة الدول العربية بجميع مؤسساتها التي تتفرع عنها أو تتبعها بصفتها الهيئة التي تضم كافة الدول العربية و التي تضع السياسات العامة التي تجمع بين هذه الدول، و لا ريب أن اللغة العربية هي القاسم المشترك الأول الذي يجمع بين مواطني هذه الدول، فينبغي على جامعة الدول العربية أن تسن التشريعات اللازمة لحماية اللغة العربية، و أن تضع هذا الأمر من أولى أولوياتها، و أن ترصد لذلك الميزانيات الكافية، و أن تلزم جميع

الدول الأعضاء باحترام تعهداتها، و المسؤولية تقع أولاً على عاتق المنظمة العربية للعلوم و الثقافة في وضع خطة ممنهجة و محددة لهذه العملية من قبيل تبني وضع معجم عربي شامل بمستويات مختلفة، و مراقبة المناهج العلمية التعليمية بالمدراس و المعاهد و الجامعات العربية ومدى التزامها باستخدام و تفعيل دور اللغة العربية تعليماً و إدارة، كذلك مراقبة وسائل الإعلام و الإعلانات بكافة المؤسسات بجميع الدول و وضع التقارير و الإحصائيات لتبنيه الدول التي لا تلتزم بالرقابة على تلك المؤسسات، وحثها على الاهتمام بتفعيل دورها على أفضل السبل.

و إذا كانت الفرصة الآن مواتية في دول الربيع العربي التي تعمل حالياً على إعادة صياغة دساتيرها فيجب على كل من يدرك خطورة هذا الأمر من الساسة و المفكرين و المؤسسات المدنية أن تعمل على وضع مواد دقيقة و واضحة الدلالة لحماية اللغة العربية رمز الهوية و الثقافة، و فرض استعمالها على كافة الصعد العلمية و الثقافية، والإعلامية، و الإعلانية، و الإدارية، و غيرها...

بالإضافة إلى ذلك على المُشرِّعين من لجان صياغة و تعديل الدساتير بالدول المختلفة ضرورة وضع نصوص و مواد قانونية و تشريعية واضحة لحماية اللغة و بالتالي الحفاظ على الهوية، دون إغفال لدور اللغات الأخرى التي قد توجد ببعض الدول كعامل ثقافي محض دون أن يطغى على حساب اللغة الرسمية لكافة الدول، ألا وهي العربية.

ب. **المجامع اللغوية:**

إن لمجامع اللغة دوراً حيوياً في العمل على حماية اللغة، و صون مقوماتها المختلفة و المحافظة على سلامتها وإثرائها وتطويرها وتقويتها والعمل على توظيفها في مختلف المجالات.

وتضم مجامع اللغة عادة ثلاث لجان دائمة هي:

1. لجنة المعاجم والمصطلحات.
2. لجنة التأليف والترجمة والنشر.
3. لجنة التوثيق والتنشيط والاتصال.

ولمن يتساءل عن الدور الذي تقوم به مجامع اللغة العربية في مواجهة هذا الضعف الذي أصاب اللغة العربية، و العمل على حمايتها من عوامل الصراع المختلفة التي تتعرض لها نوجز القول: إن دور هذه المجامع يتمثل في الآتي:

1. التصدي لكل جديد من المصطلحات، في مختلف العلوم والفنون، و وضع تعريب مناسب لكل جديد في الإنجليزية خاصة و بقية اللغات العالمية الأخرى الحية على وجه العموم.
2. وضع المعاجم اللغوية العامة و المتخصصة، بكافة المستويات التعليمية و الوظيفية و العُمريّة.
3. القيام بالدراسات و البحوث المختلفة لتشخيص حالة اللغة بصفة دقيقة و واضحة المعالم، و تفصيليا لكافة مستوياتها: صوتيا و صرفيا و نحويا و دلاليا و أسلوبيا، لغويا و أدبيا و بلاغيا، بالمجتمع كافة، و بمؤسساته الرسمية خاصة.
4. رصد حالة الأمية المستشرية في بعض الدول العربية، و اقتراح الحلول العامة و الخاصة بكل دولة.
5. مراقبة حالة اللغة و مدى استخدامها بوسائل الإعلام، و مدى الالتزام بها في عمليات النشر و الداعية و الإعلان و الإخبار.

و تكمن أهم مشاكل مجامع اللغة العربية فيما يلي:

1. انعدام التواصل بين مجامع اللغة العربية و بين أقسام اللغة العربية بكافة المعاهد العليا و الكليات بالجامعات المختلفة، و بالتالي انعدام التنسيق بينها.
2. انكفاء مجامع اللغة على نفسها و عدم تواصلها مع مؤسسات المجتمع المختلفة لنشر رسالتها و نتائجها العلمي و الثقافي.

3. ليس للمجمع سلطة تريبوية تفرض على المعاهد والكليات استخدام المصطلحات الجديدة، وبذلك يؤول ذلك الجهد المجمالي إلى التخزين في سجلات الحفظ النهائي ! .
4. أن المؤسسات العلمية لا تلتفت إلى ذلك الجهد المجمالي، لأنها لا تستخدم العربية فعلياً.

و مجامع اللغة العربية منذ تأسيس أولها مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أسس سنة 1892م و حتى تأسيس المجمع الجزائري للغة العربية الذي أنشئ سنة 1986م مرورا بالعديد منها كالمجمع العلمي العراقي الذي أنشئ سنة 1947م، و المجمع العلمي العربي الذي أنشئ بدمشق سنة 1919م و الذي عدلت تسميته سنة 1967م إلى مجمع اللغة العربية تأسيسا ببقية المجامع العربية، وقد ظهرت الحاجة إلى توحيد جهود المجامع العربية وتنسيق أعمالها، فأنشئ الاتحاد العلمي العربي سنة 1953 لتحقيق النهضة العلمية ، و مكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 1961م تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) التي تأسست سنة 25 يوليو 1970م، وهو يُصدر منذ سنة 1964 مجلة " اللسان العربي" التي تُعنى بالدراسات اللغوية والمعمجية وتوحيد المصطلحات، كما ينظم مؤتمرات للتعريب وينشر أعمالها. وأنشئ اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية سنة 1971م لتنظيم الاتصالات بينها، ومجمع اللغة العربية الأردني الذي أسس سنة 1976م، ومجمع اللغة العربية الليبي الذي أسس سنة 1994م، و غيرها من المجامع ... و مع كل هذا العدد الوفير من المجامع إلى أن الأثر الذي أحدثته في الواقع العلمي و الفكري يبقى محدودا مقارنة بالأهداف التي رسمت لها من جعل اللغة العربية وافية بمتطلبات العصر ومتلائمة مع مظاهر الحياة المتسارعة في تطورها، ومواكبة للتقدم العلمي والأدبي، وتشجيع حركة الترجمة والتأليف، مع إعادة تحقيق و نشر الإرث العظيم من المخطوطات التاريخية التي تحفل بالمعارف و العلوم الزاخرة من العصور السابقة المتعاقبة.

و بالنظر إلى ما تحقق من أعمال بكافة المجامع اللغوية بشتى الدول العربية يمكن القول أنها قدمت الكثير من الأعمال، ولكنها اقتصرت على إصدار المجلات البحثية لنشر البحوث المختلفة و كتابة المقالات المتخصصة، و إصدار كمّ محدودٍ لا يكاد يذكر من الترجمات للأعمال العلمية و الفكرية و الأدبية العالمية بنسبة لا تكاد تقارن مع بقية اللغات كالإسبانية مثلا التي يشار إلى أن ما تمت ترجمته إلى إليها في عشر سنين يفوق ما ترجم إلى العربية منذ عهد بيت الحكمة و حتى وقتنا الحاضر، مع إصدار عدد محدود من الفهارس المختلفة بكافة العلوم و المعارف. و بالعموم هي مؤسسات كثيرة من حيث العدد و أنه قد خصصت لها أموال طائلة ، و أن للكثير منها أثرا بالغا ومحسوسا في نصرة اللغة العربية وتطويرها ، إلا أنه من الملاحظ أن النتائج ليست بالمستوى المرجو، لأن واقع اللغة العربية ينم عن تخلف و تقصير، فجميع مؤسسات الإدارة والتعليم والاقتصاد والتجارة والسياسة وغيرها تسير وتسير بغير اللغة العربية في معظم البلدان العربية رغم الشعارات البراقة المرفوعة. ولا ريب أن الموقف يحتاج إلى قرار سياسي يفرض مهابة اللغة العربية، باعتبارها المقوم الأساسي في دستور كل دولة عربية و هويتها ... و لكن... بمن؟ ومتى؟ و كيف سيتم هذا؟

ج. أقسام اللغة العربية بالجامعات و المعاهد العليا:

إن أولى أولويات أهداف أقسام اللغة العربية بكافة الكليات من آداب و تربية ولغات، و معاهد عليا مختصة إلخ... هو مدّ المجتمع بالكوادر العلمية المتخصصة من مدرسين للعربية لمراحل التعليم الأدنى، و إعلاميين، و مراجعين لغويين، و مترجمين، و إداريين بمختلف المؤسسات و الهيئات العامة و الخاصة، إلى غير ذلك من المهن و الوظائف التي يطمح المجتمع لسد العجز فيها بكفاءات ذات مستوى عال من الكفاءة اللغوية.

إلا أن الواقع ليس بهذه الصورة الإيجابية التي نرجوها، فالنتاج الذي تخرجه الجامعات أضعف بكثير من المستوى المأمول الذي ينتظره المجتمع وذلك

باختصار يعكس السياسة العامة لمستوى التعليم العالي بأغلب الدول العربية إن لم يكن بجميع الدول العربية، فالساسة العرب عموما لم يدركوا بعد خطورة الأزمة اللغوية التي تمر بها العربية، و انحسارها يوما بعد يوم بسبب عوامل التغريب التي تمارس عليها في كل مناحي الحياة، أدبيا و تعليما و إعلاميا، و ثقافيا إلخ... و على كل الصعد الرسمية و غير الرسمية.

د. الإعلام و اللغة العربية:

لعل الإعلام من أهم المجالات التي تتطلب مقدرة لغوية عالية، من حيث الفصاحة عند الوقوع في الأخطاء في كافة المستويات اللغوية: صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية، أو أسلوبية.

و لعل الصحافة المكتوية من صحف و مجلات أفضل حالا من وسائل الإعلام المرئية، و المسموعة، و ذلك لسهولة مراجعة ما يكتب و تصحيح ما قد يقع فيه من أخطاء قبيل الطباعة بينما سيكون الأمر أصعب بكثير في حالة البرامج الإذاعية مسموعة كانت أو مرئية و ذلك لصعوبة متابعة و تصحيح الأخطاء اللغوية التي تقع من قبل المذيعين أو مقدمي البرامج، أو غيرهم لما يتطلبه ذلك من إعادة التسجيل مرات عديدة، و الأمر سيكون عسيرا للغاية إذا كانت البرامج مباشرة.

و بمتابعة كافة القنوات المسموعة و المرئية التي تبث برامجها فضائيا نستطيع القول أنها في الأعم الأغلب تقتصر في التزامها باستخدام اللغة العربية الفصحى في نشراتها الإخبارية، بينما تختلف فيما بينها في بقية البرامج حسب توجه المحطة و مدى حرصها و التزامها بذلك، بل نجد أن الكثير من الإذاعات تستخدم اللغة الخليط التي تجمع بين العربية الفصحى و العامية في أغلب برامجها.

و من الملاحظ أن أغلب برامج الأطفال تسجل بالعربية الفصحى، و ما يبث بالعامية لا يلقى رواجاً إلا بالبلاد التي تستخدم تلك اللهجة، لذلك اضطر المنتجون لتلك البرامج اعتماد العربية الفصيحة كي يتمكنوا من توزيع أعمالهم

بكافة البلدان العربية، و من الملاحظ أن الأطفال عادة ما ينسجمون مع كافة تلك البرامج و يفضلونها غالبا على نظيراتها التي تبث بالعامية. و لو اتبعنا في أساليب تعليمنا نفس النهج في استخدام الوسائل السمعية و البصرية باللغة العربية لتوصلنا إلى نتائج إيجابية قد لا نستطيع الوصول إليها بغيرها !.

و لأن اللهجات العامية المتعددة بتعدد أقطارها في بعض تلك القنوات الفضائية العربية يتعذر فهمها في بيئات الشعوب الإسلامية المختلفة وإنما تفهم اللغة العربية الفصحى وحدها، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولذا يجب أن يتواجد الخطاب العربي والإسلامي بها في كافة المجالات كي نضمن الانتشار الأفقي الذي نتطلع إليه.

● العقبات التي تواجه تطوير اللغة العربية :

تستطيع اللغة العربية التكيف مع مشاعر الإنسان و ثقافته و مع كافة مناحي الحضارة الإنسانية، و هي من اللغات الأكثر انتشارا بين لغات العالم المختلفة و على مر العصور، ولديها المقدرة الكبيرة على استيعاب الأفكار والمفاهيم والمصطلحات العلمية. وضعف العربية اليوم يعكس ما يحدث من صراع حضاري يدور بين الأمم و الثقافات، ومحاولة الأقوى عسكريا و علميا و تقنيا، و اقتصاديا السيطرة على كافة المجتمعات الأخرى، والتسلط على الثقافات المغايرة، مما جعل اللغة العربية تواجه على امتداد تاريخها الحافل تحديات متباينة، وصراعات كثيرة، ما أدى إلى إضعافها و تخلفها عن مواكبة الابتكارات والإبداعات و الاختراعات المتنوعة في شتى المحافل الدولية، بسبب إهمال الشعوب العربية والإسلامية لها رغم ما تمتلكه من إمكانات ضخمة ووسائل متنوعة، وأسباب متعددة تضمن لها البقاء والاستمرار والتطور والازدهار.

إن من أهم أسباب أزمة اللغة العربية و تدني مستواها الدعوة إلى العامية و العمل على نشرها بين العرب من جانب، و بين القائمين على أقسام اللغة العربية

و الحضارة و الثقافة الإسلامية بالجامعات و المؤسسات العالمية بصفة عامة، و الغربية منها على وجه الخصوص، فالاستعمار الأوروبي لم يستطع النيل من اللغة العربية الفصحى مباشرة بالدعوة إلى نبذها، و كذلك لم تفلح جهوده القوية و المتعاقبة في محاربة الإسلام وانتشاره في أصقاع الأرض، حيث لم تلق دعواته تلك صدى يذكر، و أدرك أولئك أنهم يستطيعون تحقيق تلك الأهداف عن طريق إضعاف اللغة التي هي وعاء الدين و الحضارة، و العلم و الثقافة فيصلون إلى أهدافهم دون إثارة حفيظة العرب و المسلمين، وقد وجدت هذه الدعوات من يدعمها من أبناء الضاد و من المسلمين بدافع الشعوبية ليكونوا عوناً لأعدائها، وصارت اللغة العربية تحاصر في بعض وسائل الإعلام الذي يقدم ألواناً من الفصحى في نشرات الأخبار الرسمية، إلا أن أكثر برامجهم ومسلسلاتهم تطمس الفصحى وتهدد النطق الصحيح للحروف العربية، وتغري بالعامية المشاهدين والمستمعين، مما يوحي أن العاملين بالإعلام كأنهم على عداوة مستحكمة مع اللغة العربية.

وإذا كان عصر القنوات الفضائية العربية والانترنت قد أتاح الوصول باللغة العربية إلى آفاق العالم وإلى بيئات أوروبية وغربية وإسلامية فإن الحاجة إلى النهوض باللغة العربية الفصحى تبدو ماسة أكثر من أي وقت مضى، لأن اللهجات العامية المتعددة بتعدد أقطارها في بعض هذه القنوات الفضائية العربية يتعذر فهمها في بيئات الشعوب الإسلامية المختلفة وإنما تفهم اللغة العربية الفصحى وحدها، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولذا يجب أن يتواجد الخطاب العربي والإسلامي بها في كافة المجالات.

لم يقتصر عمل الدوائر الغربية في محاربة العربية على الدعوة إلى العامية بل تعداه إلى كتابة اللغات المختلفة التي كانت تعتمد الحروف العربية في كتابتها بالحروف اللاتينية كالتركية والهوسا و السواحيلية والإندونيسية والماليزية والمالطية والصومالية، الخ... من الشعوب التي تعد من الدول الإسلامية.

إن الواقع المتردي الذي تعيشه اللغة العربية منذ مطلع القرن العشرين لم يكن بفعل فاعل أجنبي وحده، وإنما شارك في تعميق هذا الواقع المؤسف تنكّر أصحاب القرار للغة العربية وافتتانهم باللغات الأوروبية وثقافتها وقيم مجتمعاتها النصرانية، فضلاً عن الغفلة بأهمية الفصحى ودورها وفعاليتها باعتبارها أقوى وسيلة للمحافظة على حضارة وثقافة وهوية الأمة العربية والإسلامية.

إن النهوض باللغة العربية مسؤولية تضامنية تشترك فيها الشعوب والمؤسسات العلمية والإعلامية و الثقافية والحكومات، وأمانة لامناس من أدائها اليوم وليس غداً، لأن الدساتير والأنظمة الأساس في جميع الدول العربية من دون استثناء و بعض الدول الإسلامية تنص صراحة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، ولكنها لا تنص على الآليات التي ينبغي اتباعها لحماية هذه اللغة. وفي بعض الدول يترك تحديد تلك الآليات الحماية للقوانين التنظيمية التي تتخذها الحكومات و من ثم تصادق عليها البرلمانات.

أذكر على سبيل المثال، بعضاً من القرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمر الحادي والثمانين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، الذي عقد تحت شعار " اللغة العربية وعالم المعرفة"، والتي لا سبيل إلى تطبيقها في واقع الناس، إلا بالتشريعات الملزمة. فقد نصت التوصية الثانية على "ضرورة اعتماد سياسة لغوية ملزمة، تخطط لتعريب تدريس العلوم في المدارس والجامعات، وتعمل على استصدار القرار السياسي الملزم في هذا الشأن". فهذا الربط المحكم بين السياسة اللغوية الملزمة وبين القرار السياسي الملزم هو مدار الأمر كله.

وتنص التوصية الرابعة، وفق ترتيب القرارات والتوصيات المعتمدة من المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية، على «الدعوة إلى أن تهتم وزارات التعليم العربية بوضع منهجية وظيفية جديدة في إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم، تركز على استخدام الفصحى الميسرة، وتوفير الجوانب العملية التطبيقية في تعليمها، بحيث تصبح اللغة العربية الصحيحة حية ومستخدمة في مجالات النشاطات المتعددة

طوال اليوم المدرسي للدراسة». وحتى تقوم الوزارات المعنية باعتماد هذه التوصية، فإنها تحتاج إلى قرار سياسي تتخذه الحكومات. فما هي الإجراءات التي تتخذها الدول والقوانين التي تسنها لمعاقبة الخارجين على هذا النص الدستوري ؟ !

إن هذا الربط الموضوعي بين النهوض باللغة العربية من النواحي كافة، وبين السياسات المعتمدة في التشريعات النافذة، يؤكدان لنا أن صانعي القرار السياسي يتحملون المسؤولية الأولى في إنجاز عملية تطوير اللغة العربية وتحديثها، إلى جانب علماء اللغة والخبراء اللغويين وأعضاء المجامع اللغوية العربية والجمعيات والمؤسسات الأهلية المهمة بهذا الأمر، بالإضافة إلى من يقومون على شؤون التربية والتعليم بكافة مستوياته من معلمين و تربويين.

ولن تكون نتائج المؤتمرات العلمية المختصة ذات جدوى عملية وتأثير قوي في حياة هذه اللغة، ما لم تعرض على الحكومات العربية لاتخاذ القرارات السياسية الملزمة، بحيث تصبح سارية المفعول. ولذلك ينبغي وضع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ذات العلاقة كالمنظمة العربية للثقافة والعلوم أمام مسؤولياتها القومية.

فليس ثمة من سبيل إلى تحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى إليها هذه المؤتمرات التي تعنى بجاضر اللغة العربية وبمستقبلها، سوى الإلحاح على استصدار التشريعات والأنظمة القانونية التي تترجم الأفكار البناءة التي تعبر عنها في اجتماعاتها، إلى حقائق على الأرض. والحفاظ على اللغة العربية يبدأ من المنطلق الأساس، ألا وهو إيجاد الحل للمسألة اللغوية في التعليم، حتى لا تظل هذه المسألة معلقة تثير الخلافات، وتبعث على القلق، وتعطل العملية التعليمية، وتفرغها من محتواها. على أن يتم ذلك في أجواء من التوافق والشفافية، وبروح المواطنة الحق، وبتغليب المصلحة العليا للوطن. فالعناية باللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة، من رياض الأطفال ومدارس ومعاهد وثانويات إلى كليات

جامعية، يُكسبها مزيداً من القوة والمناعة والقدرة على الأخذ والعطاء والتفاعل مع المتغيرات، ما ينعكس بصورة تلقائية وفي شكل مباشر، على مستويات اللغة العربية في وسائل الاتصال الإلكتروني، فلا تبقى لغة قاصرة عن الوفاء بالحاجات المتجددة، وعاجزة عن مسايرة التطورات المتلاحقة التي يحفل بها عالمنا اليوم.

إن أزمة اللغة العربية لا يمكن تحديدها بعامل واحد يسهل ردها إليه. بل هناك العديد من العوامل بالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن تلخيصها في الآتي:

- أ. النظام التعليمي: حيث يعتبر أحد العوامل المهمة جداً في إحداث هذه الأزمة، إن أزمة النظام التعليمي في البلاد الإسلامية هي السبب في وجود أزمة اللغة العربية، ومن الصعب علمياً وموضوعياً الوقوف عند مرحلة تاريخية معينة من تاريخ التعليم العربي لنعتبرها مسؤولة عن إحداث أزمة اللغة العربية. فأزمة تدريسها والاستخدام السيء لها في التعامل اليومي في معترك الحياة ليس وليد اليوم، إنما تمتد جذوره إلى مدة طويلة، وتشكل الأزمة تركبة ثقيلة لا يزال يعاني منها النظام التعليمي العربي والإسلامي. وهذا ما يحاول القائمون على أمر التعليم التغلب عليه من خلال عمليات التطوير المطردة.
- ب. أسلوب تعامل المجتمع مع اللغة العربية، واحترامها وإيفائها حقها من التقدير باعتبارها الوعاء الذي يحفظ الدين والحضارة والثقافة الإسلامية.
- ج. عدم اهتمام الحكومات والمؤسسات التعليمية والتجارية والمنظمات الدولية والمراكز الثقافية باللغة العربية، باستثناء الجانب الديني، مما أدى إلى عدم الاعتزاز بها كلغة علم وحضارة وثقافة في المحافل الدولية.
- د. انعدام السياسة التعليمية الواضحة التي تحدد أهداف ووسائل تطوير التعليم وطرقه ومناهجه.
- هـ. قلة المؤسسات التعليمية العربية النموذجية في البلاد العربية.
- و. ضعف الإمكانيات المالية الموجهة لدعم اللغة العربية بمجامع اللغة ومراكز البحث المختصة.

- ز. عدم التزام أو إلزام مدرسي اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة و المدرسين عامة استخدام العربية في تعليمهم وتحاورهم مع التلاميذ و الطلاب.
- ح. تدريس بعض اللهجات العربية في بعض البلدان العربية بصفة رسمية مما يسهم في إضعاف العربية و عدم تطويرها.

بالتالي لابد لعلاج هذه الظاهرة أن يكون الأمر تضامنيا على مستوى المجتمعات العربية كافة، لأنها قضية أكبر من أن يتولى أمرها شخص بعينه، أو مؤسسة محددة، أو نظام تعليمي معين، ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا وضعنا في الاعتبار أن أزمة اللغة العربية هي بالدرجة الأولى قضية تتعلق بكيان الأمة العربية والإسلامية ووحدتها و هويتها.

• واقع العربية بالجامعات الليبية:

إن الحديث عن واقع اللغة العربية بالجامعات الليبية لا يختلف إجمالا عن واقعها بين بقية الجامعات العربية، ويمكن تقسيم تعليم العربية بالجامعات و المعاهد العليا إلى شقين: تعليم العربية للطلاب المتخصصين، و تعليم العربية كمادة إلزامية لبقية الطلاب بالأقسام الأخرى. و الأمر في مجمله متشابه من حيث توصيف الحال، و مسببات التذني في مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب و إن وجدت أحيانا فروقات تعود إلى طبيعة التخصص و المقررات الدراسية.

تعليم العربية للطلاب بجامعة طرابلس:

إن أهم ما يميز التعليم العالي في مجال اللغات أنه يعتمد أساسا على التفاعل البناء، و الاستخدام الواقعي الحي للغة محل الدراسة، وأن تدرس اللغة للتواصل مع الآخرين بواسطتها لا أن تدرس كقواعد صوتية و صرفية ونحوية جوفاء دون ربطها بالواقع المعاش، ودون إيلاء الناحية التطبيقية ما تستحق من أهمية، فدراسة اللغة ينبغي أن تكون وسيلة لا غاية في ذاتها.

من أهم المعوقات التي تعيق تقدم تعليم العربية بين المتخصصين عدم ربط تعليم اللغة بالمجتمع، فأصبحت العربية مقيدة بين دفتي ورقة الامتحان فقط، ولا ينعكس التحصيل العلمي للطالب أيا كان مستواه على مقدرته اللغوية و تفاعله في بيئته، و أثناء تواصله مع الآخرين!

و إذا لم تحدث ثورة حقيقية تنفض عن كاهل المتخصصين في مجال تعليم العربية ما علق بعقولهم من أفكار عقيمة تحصر تعليم العربية لمجرد الحصول على الشهادة الجامعية و تتجاوز ذلك لمواكبة تطور المجتمعات لتصبح اللغة أداة إبداع أدبي و علمي فكري، فنخرج من هذه الأقسام المبدعين في الرواية و القصة و المسرح، و الفكر و الثقافة و الإعلام بدلا عن هذا الكم الهائل من حمل الشهادات الجامعية التي لا تغني و لا تسمن من جوع.

فهل يعقل أن يقوم المسؤولون بكلية القانون بتقليص ساعات تدريس العربية إلى النصف مدّعين أن الطلاب ليسوا بحاجة ماسة لتعلم اللغة العربية في هذا التخصص؟!

كيف يمكن قبول كئل هذا التوجه و الجميع يعلم مدى أهمية اللغة لهذا التخصص؟ أليس تخصص القانون مبنيّ أساسا على النصوص القانونية و ما يحدث فيها من تجاذب بين المنطوق و المفهوم؟

أولا تتغير نتائج الأحكام القانونية تبعا لذلك؟

كان الأجدر بهذا المسؤول أن يطالب بمضاغفة تعليم طلابه للغة، كأن يطلب تعليمهم علوما لغوية أخرى كعلم الدلالة بأنواعه المختلفة من دلالة مركزية و سياقية و هامشية.

كذلك الحال لو نظرنا إلى ما يحدث في كلية الاقتصاد حيث تقوم الكلية مباشرة بالتعاقد مع أساتذة متعاونين دون إشراف مباشر أو غير مباشر من قسم اللغة العربية بكلية اللغات و هو المخول قانونا بالإشراف الفني على العملية العلمية بوضع المقررات و تكليف الأساتذة و متابعتهم، و وضع الامتحانات و

الإشراف عليها إلخ... فكيف يمكن أن نضمن مخرجات هذه المقررات ؟ أم أن العملية هي مجرد ملء لمتطلبات شكلية، و لن تنعكس سلبا على أداء الطلاب في أعمالهم بعد تخرجهم!.

و لو نظرنا إلى تعليم العربية للمتخصصين فإن من أهم ما يقع من أخطاء في تدريس مادة الأدب العربي على سبيل المثال أن يتم تناول الأدب العربي كمرحلة تاريخية منفصلة ما يجعل الطالب و المدرس على حد سواء يهتمون بالناحية التاريخية و التنظيرية الوصفية ما يحيد بالدراسة عن غايتها المثلى فتصبح الدراسة وصفية بدل أن تكون تحليلية، فعوضا عن تقسيم مادة الأدب العربي إلى عصور أدبية: كالعصر الجاهلي و الإسلامي، و الأموي و العباسي و الأندلسي إلخ... كان من الأجدى لو تم التقسيم باعتبار الفنون الأدبية، فيتم تدريس الشعر كفن، فتدرس فنون الشعر كالمدح و الهجاء و المدح و الذم إلخ... و يتم تدريس النثر كفن، فتدرس فنون النثر كالخطابة و القصة و الرواية إلخ... و في كل يستخلص الطالب ما يميز كل فن عن غيره من جهة، و ما يميز الفن محل الدراسة في كل مرحلة من مراحل الزمن، و أن يلزم إثر ذلك بمحاولة الكتابة و التأليف مقتفيا أثر من سبقه من رواد.

و لقد نادى بعض الأساتذة بقسم اللغة العربية ممن درسوا بأوربا بضرورة تطبيق وجهة النظر هذه غير أنهم جوبهوا بالمعارضة من زملائهم التقليديين الذي درسوا الدكتوراه بمصر و غيرها من البلدان التي تتبع المنهج التقليدي العقيم.

هذا فيما يخص الأدب، و يصدق ذلك على النقد الأدبي أيضا. و أما في جانب اللغة فالأمر أدهى و أمر حيث لا يزال النمط التقليدي مسيطرا على معظم المقررات الدراسية اللغوية كمادتي الصرف و النحو، فدراسة قواعد العربية تدرس كغاية لمجرد اجتياز الامتحان دون إلزام للطالب بربط ذلك مع الواقع الحالي أو حتى السابق، فنرى سيطرة فكرة التلقين و الحفظ على عقول الأساتذة دون إلزام للطلاب بأن يحاولوا إبداع شيء من عند أنفسهم، أو محاولة استنباط القواعد

الصرفية و النحوية من خلال النصوص بدلا الاكتفاء بالحفظ الأجوف الذي يجعل العقول تنكفي على ذاتها، وتنحسر بدلا من التطلع للنمو و النشاط. بالإضافة إلى ذلك نرى أيضا مشكلة أخرى تقع من قبل أغلب الأساتذة - على أقل تقدير - و هي عدم الاهتمام بربط القواعد بالمنطق و الفكر، فأغلب قواعد اللغة يمكن تحليلها، و هي تشبه المنطق الرياضي، فمحاولة استنباط قواعد منطقية - سواء أكانت مضطربة أم لا - تجعل الطالب يستوعب القاعدة أكثر، و يعمل فكره في استنباط غيرها من القواعد مستقبلا، ويساعده ذلك على حفظ القاعدة.

لا شك أن هناك العديد من القواعد الشاذة أي غير المضطربة فهذه تحفظ و لا يقاس عليها كما يقال.

إن ربط قواعد اللغة بالفكر، و محاولة تحليلها، و استنباطها يجعل الطالب لا يكتفي بتشغيل ذاكرته التي قد تخونه في أي لحظة فلا يجد للجواب سبيلا، بل إن عملية الربط هذه تجعله يُعمل فكره فينظر إلى اللغة ككلٍ يوازُرُ بعضه بعضا، و تساعده أيضا على الوصول إلى نظرة أشمل و أعمق للغة باعتبارها وسيلة للتواصل بين بني البشر لا غاية في ذاتها.

أضف إلى ذلك أن أغلب الطلاب حاليا يستخدمون الأجهزة التقنية من حواسيب و هواتف محمولة و غيرها بإتقان، فعدم الاستفادة من هذا التطور تجعل الهوية التقنية بين الطالب الأستاذ تزداد اتساعا، و الفارق في التفكير يصبح أعمق و أكبر ما ينعكس سلبا على مستقبل اللغة العربية التي لا تواكب هذا التطور التقني كما يحدث مع غيرها من اللغات المعروفة.

إن عدم تطوير المناهج الدراسية بإدخال مقررات جديدة تُسَخَّرُ هذه التقنية الحديثة، و تنفيذ من إمكاناتها سيساهم دون شك في إضعاف اللغة على كافة المستويات، و بجميع المراحل التعليمية.

ولقد حاول بعض الأساتذة بقسم اللغة العربية بكلية اللغات إدراج بعض المقررات الدراسية التي تستفيد من توظيف الحاسوب خاصة في دراسة اللغة فاقترحوا إضافة المقررات التالية:

مقرر اللسانيات التطبيقية و اللسانيات الحاسوبية، و المدارس اللسانية و اللسانيات التقابلية لطلاب السنة الرابعة، كما اقترح بعض أساتذة الأدب إدراج بعض المقررات التي تُعنى بالفنون الأدبية على وجه الخصوص دون إغفال الجانب التاريخي المعمول به حالياً، فاقترحوا إضافة مقررات للفنون الأدبية من مسرحية ومقالة و رواية وقصة قصيرة إلخ...

إلا أن عقول بعض الأساتذة حبيسي النظرة التقليدية الوصفية المجردة ممن لا يرون في وظيفتهم إلا الجانب المادي الصرف المسيطر عليهم دون إلزام أنفسهم ببذل أبسط مجهود لتطوير المناهج المقررة، و الطرق المتبعة، و الوسائل المستخدمة في العملية التعليمية للرفع من معدل أدائهم العلمي من جهة، و لتخريج طلاب قادرين على استخدام اللغة لإظهار ما لديهم من إمكانات إبداعية من جهة أخرى، و للمساهمة خدمة المجتمع و اللغة من جهة ثالثة.

هذا بالإضافة إلى سوء إدارة بعض أقسام اللغة العربية بجامعة طرابلس، حيث يتولى الإشراف على تسيير العملية التعليمية من تنقصه الدراية والكفاءة العلمية و الإدارية، حيث لا تستطيع أن تلمح وجود استراتيجية واضحة المعالم للتطوير العلمي، و لا أن تلاحظ رؤية مستقبلية جلية للرفع من كفاءة الأساتذة و الطلاب على حدّ سواء، مما انعكس سلباً على مخرجات هذه الأقسام ما جعل كثيراً من الطلاب الجدد يعزفون عن الانضمام لهذا التخصص ما يهدد بغلق هذه الأقسام دون شعور ممن يتولون المسؤولية بأدنى درجة من المسؤولية.

لذا أنا أدعو كل من يشعر بالغيرة على لغة القرآن كل فيا يخصه أن نسارع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه باتباع الخطوات التالية:

- مخاطبة الهيئة المنتخبة لصياغة مشروع الدستور لوضع نصوص واضحة و دقيقة تكفل إيلاء العربية حقها كلغة رسمية تستخدم في كافة المؤسسات العامة و الخاصة.
- إجراء استطلاع علمي دقيق للرأي لمعرفة رأي كافة أساتذة اللغة العربية بجميع أقسامها، و كذلك رأي طلاب الدراسات العليا و الجامعيين من المتخصصين لتوصيف أبعاد المشكلة، و مسبباتها، و اقتراح الحلول العملية سواء في تعليم العربية للمتخصصين أم لغيرهم.
- توجيه طلاب الدراسات العليا لإجراء أطروحاتهم ميدانيا لسبر أغوار هذه المشكلة في كافة مستويات التعليم لمعرفة مسبباتها من مناهج و طرق تدريس، و وسائل تعليمية إلخ...
- توجيه ما ينتج عن هذه الدراسات للمعنيين بوزارتي التربية و التعليم، و التعليم العالي و أقسام اللغة العربية بالجامعات للاستفادة منها في وضع المناهج التعليمية، في طرق التدريس العامة و الخاصة بكل تخصص، و الوسائل التي ينبغي استخدامها من تقنيات حديثة و تقليدية، و كذلك مخاطبة مكاتب التوجيه التربوي بالتعليم الأساسي و المتوسط.
- الدعوة لإقامة مؤتمر علمي داخلي تناقش فيه البحوث التي سيجريها أولئك البحاث و غيرها يجمع كافة الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة

د. محمد سالم الفيتوري

مصادر البحث

1. عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5(1988م).
2. عبدالله إسحاق، البيان، العدد الصادر في 12 مايو 2013 م.
3. اللغة والهوية، جون جوزيف أندرسون، ترجمة: عبد النور خراقي، عالم المعرفة- الكويت، المقدمة ، ص: 1.
4. www.al-islam.com
5. واقع اللغة العربية و مستقبلها، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الأول، جمادى الآخرة 1329هـ.